مشروعات حكومة مايو لإصلاح التعليم في السودان

(مؤتمر التربية القومي نموذجاً)11/إلى /18/اكتوبر 1969م.

د . فتح الرحمن محمد الأمين محمد عثمان العراقي

جامعة الجزيرة . . كلية الآداب والعلوم الإنسانية . . قسم التاريخ .

مقدمة:

كانت رؤية حكومة مايو للتعليم في السودان بأنه منذ الاستقلال لم تتغير أهدافه التى وضعها الاستعمار والمتمثله في نشر المعرفة الكافية وسط الاهالى لتمكينهم من فهم سير الادارة الحكومية، وخصوصا ما يتعلق بسير القضاء. وإيجاد فئه ادارية صغيرة لملء الفراغ في بعض الوظائف الحكومية الدنيا، إيجاد طبقة من العمال المهرة. وعندما تطور اصبح تعليماً بلا محتوى، لذا فأن أول القطاعات التى حظيت باهتمام الدولة كان قطاع التعليم. وذلك بتقديم العديد من المشروعات الإصلاحية التعليمية التي منها مؤتمر التربية القومي الذي تتناوله الدراسة، يهدف البحث لدراسة تاريخ السودان المعاصر بدارسة تجربة حكومة مايو 1969م في مجال اصلاح وتطوير التعليم، وذلك بدراسة احدى هذه الوسائل للتطوير المتمثلة في عقد (مؤتمر التربية القومي نموذجاً)11/إلى /18/اكتوبر 1969م.تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة على السؤال الرئيس وهو كيف استطاعت حكومة مايو وضع تصور لاصلاح التعليم عبر عقد مؤتمر قومي لهذا الغرض ،استخدم الباحث المنهج العلمي التاريخي السردي، معتمداً على وثائق المؤتمر المودعه بمكتبة السودان والدار القومية للوثائق القومية. وقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات التي ابرزها، يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التى أولتها حكومة ثورة مايو أهميه كبرى وادرجتها في أجندتها ضمن القطاعات المستهدفة بالتطوير عبر الحوار مع اصحاب المصلحة، فقد قامت بالعديد من المحاولات لتحسين الخدمات التعليمية وذلك عبر طرح العديد من مشاريع التطوير والتحديث بداية من العام الأول للنظام نهاية بسقوطه، واوصي الباحث بضروره الاستفادة من هذه التجربة في المحاولات التطورية للتعليم الحالية.

مقدمة

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التى أولتها حكومة ثورة مايو اهميه كبرى وادرجتها في أجندتها ضمن القطاعات المستهدفة بالحوار مع اصحاب المصلحة، ولم يكن الإهتمام بأمر التعليم والتخطيط له وليد ثورة مايو، حيث نجد بعد أن نال السودان إستقلاله في عام 1956م أصبح أمر التعليم ومحاربة الجهل شغل وإجتهاد كل الحكومات وأفراد المجتمع، حيث كانت القناعة الثابتة لدى ذلك الجيل أن الإستقلال لا يحميه وينميه ويقوية إلا التعليم والمتعلمون من أبناء الأمة وهم الصفوة الذين جاهدوا وناضلوا فى سبيل تحقيقه. بدأ السودان يعيد النظر في سياسته التعليمية بداية منذ 1955م، حيث تم إستدعاء لجنة دولية برئاسة خبير في هذا المجال هندى الجنسية يسمى (مستر سيرين) وقد أوصى بضرورة التوسع في التعليم، خاصة في التعليم الأولي أو الابتدائي، وبعد الإستقلال فى عام 1958م جلبت الحكومة الوطنية خبيراً عربياً من منظمة اليونسكو وهو (متى عكراوى) عراقى الجنسية وقد تشارك بعض الوطنيين من اصحاب الخبرة معه، وقد قامت لجنته بدراسة متأنية وشاملة للنظام التعليمي في السودان وقد شملت توصيات هذه اللجنة العديد من الإقتراحات لتطوير التعليم في مجالات محتوى التعليم والبيئة التعليمية وأوصت بتعديل هيكل التعليم القائم منذ العهد التركى المصرى (4+4+4) وذلك بسلم تعليمى جديد يتكون من (6+3+3) الا أن هذه التوصيات لم تنفذ انذاك.[1]

وذلك لان المبالغ المالية المطلوبة لتنفيذ هذه التوصيات كانت عالية وباهظة التكلفة جداً و قدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذا المشروع بحوال (24 مليون جنية) مما تم إعتباره فوق طاقة البلاد من الناحية الاقتصادية والإدارية، حيث يفتقد

[1] فوزية طه مهدى خليل ، تقويم مرحلة التعليم الاساسى فى ولاية الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر،2007م ،ص25

السودان البنية التحتية لتنفيذ مثل هذا المشروع ، علاوة على عدم حماس كثير من أعضاء الحكومة الوطنية الذين كانوا يرون انه لا توجد ضرورة للتغيير، بالإضافة لتطابق تلك النظرة مع نظرة (السيد عبد الحميد كاظم) وهو خبير من اليونسكو عراقى الجنسية قدم دراسة طلبتها منه حكومة السودان حيث توصل لعدد من التوصيات الهامة فى سبيل ذلك والتي كان ابرزها بأن تكون المدارس الأولية والوسطى مرحلة تعليمية واحدة تنسق فيها المقرارات على هذا الأساس، على الرغم من قيام كل منها فى مدرسة أو مبانى مستقلة.و بألغاء الإمتحان العام لدخول المدارس الوسطى وإستبداله بالإمتحانات العادية التي تعقد في المدرسة للنقل من فصل إلى آخر. وأن يستمر التلاميذ فى الدراسة حتى نهاية ثانية وسطى ثم يعقد الامتحان العام للنقل من ثانية إلى ثالثة وسطى، على أن يتم إختيار ثلث المجموعة إلى مراحل التعليم العالي، على أن يزداد هذا العدد بالتدرج إلى أن يعمم التعليم لهذه المرحلة فى مدة ربما تبلغ اربعين عاما حسب الإمكانات المتاحة حاليا حيث اصاب إقتصاد السودان بعض التردى والضمور.[1]

اما فيما يخص الجهود المبذولة لإحداث نهضة تعليمية في السودان خلال عهد حكومة مايو، فقد حظى السودان خلال هذا العهد بنظام جديد للحكم يستمد وجوده من الفلسفة الإشتراكية الديموقراطية، وهذا التغير يتبعه بطبيعة الحال تغير في علاقات المواطنين بالدولة والأنظمة والمؤسسات التى تنشأ فى اطارها العام، وكان من جملة المتغيرات التى أحدثتها الثورة كان من بينها التعليم، بل كان من المرافق التى استأثرت باهتمام شمل قطاعات كبيرة من الدولة والرأي العام، لذلك كانت إستجابة الثورة سريعة، حيث بحثت في قضايا التعليم المختلفة مثل هيكله ومحتواه

[1] فوزية طه مهدى ، المرجع السابق ص 29

في محاولة لتقييمة على ضؤ المفاهيم الثورية، وقدمت أراء ومقترحات لجعل إتجاهاته متوافقة مع فلسفة الحكم الجديد .[1]

الإجراءات التى أُتخذتها حكومة مايو فى مجال التعليم فى مرحلة ماقبل إنعقاد المؤتمر كأجراءات إسعافية قصد منها ايقاف الهدر ونزيف الموارد:

وخلال تلك الفترة الأولى من عمر حكومة ثورة مايو كانت وزارة التربية والتعليم قد إتخذت قرارات ونفذت مشروعات عاجلة أثرت في الكيان التعليمي اتساعاً وعمقاً، وتجاوز الإهتمام الخدمات التربوية إلى الجهاز التعليمي نفسه في محاولة لتطويره والإنطلاق به في صورة ترضى تطلعات الشعب وطموحه، لان النظام التعليمي في كل بلد وثيق الصلة بالكيان الإجتماعي، وهو نتاج للفلسفه السياسية التى تقوم عليها الدولة، ومن هنا كانت قضية إعادة النظر في كل النظم التربوية وذلك عندما طرأ على كيان المجتمع السوداني تغير جذرى، وذلك عبر تلبية إحتياجات الشعب السوداني التعليمية وتوزيعها على أسس من العدالة والمساواة واحترام القانون، وبالفعل قامت حكومة ثورة مايو بالعديد من المحاولات لتحسين الخدمات التعليمية وذلك عبر العديد من مشاريع التطوير والتحديث بداية من العام الأول للنظام نهاية بسقوطه.

ولكن ما يهمنا إستعراضه فى هذا المجال تلك الإجتهادات التى حدثت خلال الفترة الأولى من عمر الثورة وبشكل أخص فى مرحلة ماقبل المؤتمر وكانت كالاتي كما وردت في المصدر أدناه حيث يكتسب هذا الخطاب أهميته ليس من اعلانه

[1] جمهورية السودان الديموقراطية ، وزارة التربية و التعليم،مؤتمر التربية القومى، القرارات و التوصيات،11إلى 18/اكتوبر 1969م ص أ

السلم التعليمي الجديد فحسب، ولكن من العرض الشامل للاجراءات التى أُتخذت في مجال التعليم في مرحلة ماقبل إنعقاد المؤتمر كاجراءات إسعافية قصد منها ايقاف الهدر ونزيف الموارد أولاً ومن ثم الجلوس للتخطيط الإستراتيجى لوضع برنامج شامل ينهض بالتعليم، وفى خطابه موضحا الجهود التى بذلتها حكومته وقيادة الثورة ، قال لقد تتبعت هذه الثورة التعليمية منذ أول لحظة وهي تنمو بالحوار يوماً بعد يوم حتى اصبحت شهوراً حيث تلاشت الفوارق بين المكتب والمنزل نعمل ليل ونهار وفى العطلات وفي الاعياد، لقد امضيت في ايام العيد ليلة من ليإلى العمل مع زميلى الرائد ابوالقاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الحكومة المحلية، والرائد زين العابدين محمد احمد عبد القادر الرقيب العام نتناقش في تفاصيل هذا العمل الضخم الذى تحسبوا فيه لكل احتمال ولكل موقف مواجهته، فمن حق هؤلاء على الثورة وعلى تقاليدها كلمة شكر يستحقونها من الوطن والمواطنين.[1]

وتحدث بعد ذلك عن العديد من الاجراءات التى قامت بها حكومة ثورة مايو في مرحلة ماقبل إنعقاد المؤتمر انطلاقا من ان التعليم وقضية تحديثه هو قاعدة الثورة و ركيزتها فى البناء الإجتماعي والاقتصادي والسياسي وفي تحقيق الثورة الشاملة، لذلك وجهت الثورة عنايتها الكبرى للتعليم منذ أول لحظة تفجرها و التقت بكم الثورة من قبل فى ميدان التعليم على انجازات تاريخية كانت تعبيراً عن ارادة الثورة في التغير وعن إسلوبها في الأداء، وذلك فى مجموعة من الإجراءات وضعها الباحث فى شكل نقاط حتى يسهل تسلسلها وايرادها وهي كالاتى:[2]

[1] ا جمهورية السودان الديموقراطية ، وزارة التربية و التعليم،مؤتمر التربية القومى، القرارات و التوصيات،11إلى 18/اكتوبر 1969م ص أ

[2] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمى ،المصدر السابق ص246

كان عطاء الثورة الأول للشعب بعد الثورة نفسها كما جاء في وثائقها(سياسة الاستيعاب) الجديدة التى انتهجتها حكومة الثورة التى قامت على مد فرصة القبول للحاصلين على (50%) من مجموع الدرجات على اساس ان التعليم حق للقادرين علية من ابناء الشعب وبناته، حيث قامت الثورة بانشاء دفعة واحدة حوالى (173/مدرسة) وسطى للبنين والبنات ، ورفعت عدد التلميذات والتلاميذ من (24،592 إلى /37،546) وقامت بإفتتاح عدد(13/مدرسة) ثانوية مع اتاحة الفرصة (488) تلميذا في التعليم المهني ومعاهد التربية وكلية المعلمات، حتى فاق عدد المستفيدين من التعليم اكثر من وسطهم حيث بلغ عد الطلاب عموماً حوالي (10،404/ طالب وطالبة) وكان هذا في السابق رقماً قياسياً صعب المنال .[1] قامت حكومة الثورة بألغاء (الثنائية في التعليم) توحيداً لمشاعر الأمة وفكرها وتوفيراً للجهد المالي والإداري والتنظيمى، وذلك بضم المعاهد الدينية الوسطى والثانوية إلى وزارة التربية والتعليم وذلك بتقريب مناهجها إلى مناهج التعليم العام و ذلك بتوحيد إسلوب التعليم العام بما يحقق تكامل المعرفة.[2]

وبدفعة من دفعات مايو في مجال التعليم تناولت وزارة التربية والتعليم والحكومة المحلية بالوضوح الفكرى وبالنقاء الثورى (كما وصفت جهودها) تركة الاستعمار المزمنة التى عرفت لحين طويل من الزمن بمسمى (المدارس الصغرى) حيناً وبمسمى (التعليم المجلسي) حيناً آخراً ،فأجتثثناها من جذورها وذلك بالقرار الثورى الذى أعلنته في السابع من يناير وهو قرار انهاء الازدواجية في التعليم وهو القرار الذى حول التعليم المجلسي كله إلى تعليم عام في نطاق السلم التعليمي

[1] المصدر نفسه ص 247

[2] المصدر نفسه ص 248

الجديد، وكان هذا وسيظل عملاً ثورياً ضخماً لانه ضمن لاكثر من مائه الف من ابناء السودان دراسه منتظمة وكفل لالاف المعلمين والمعلمات التأهيل المهنى والعمل المستقر مما اخرجهم من دائرة القلق والضياع .[1]

وخططت حكومة الثورة فى اطار ثورتها التعليمية على النطاق القومي للمناطق التى حرمت من التعليم تعويضا لها عما فاتها فى العهود السابقة، فعنيت عناية خاصة بالتعليم في مناطق العرب الرحل، وعقدت وزارة التربية والتعليم مؤتمرا فنيا كبيراً لدراسة مشكلات التعليم في المناطق البدوية، وصولا إلى استنباط الوسائل التعليمية الملائمة لنمط لحياتهم، حتى يتغيروا بذلك النمط لان التعليم نفسه من عوامل التغير، لذلك اهتمت الثورة بالبدو ومشكلاتهم في البادية من حيث توفير المياه للشرب والانتاج واحترام ادميتهم أولاً ليتمتعوا بحقوق المواطنة الشريفة، وكذلك عنيت حكومة مايو بفئه كانت من ضحايا النظام التعليمي السابق وهم مدرسو القرى الذين يبلغ عددهم حوالى (400) معلم كانوا بلا امل، فوضع لتأهيلهم دورات تدريبية مداها ثلاث سنوات وذلك بالتعاون مع اليونسيف.[2]

كذلك تم تنظيم اعمال ادارة امتحانات السودان وذلك فنياً وعملياً وذلك بادخال نظام المراقبة والترقيم السري وتقنين نظم التصحيح والتقويم وطبع الاسئلة في السودان ، مما يضمن سرية الامتحانات وعدالتها، وسرعة انجاز أعمالها وتخفيض تكلفتها، كذلك تم في نطاق تنظيم النشاط التعليمي وترشيده تغير التقويم المدرسى بما يحقق حسن الأداء وكفاية الإنتاج التعليمي، إلى جانب تنظيم الحياه الثقافية في المجتمع المدرسي بالعناية بأنشاء المكتبات العامة في كل المدارس وذلك للتزود

[1] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمى ،المصدر السابق ص 248

[2] المصدر نفسه

بالمعرفة المتنوعة .[1] وقامت حكومة مايو بدعم الشخصية القومية في المنهج التعليمي، فاعادت للغة العربية مكانتها الإجتماعية والادبية فجعلتها المادة الوحيدة الاجبارية في امتحان الشهادة السودانية، وقامت بأنشاء العديد من المراكز الثقافية في البلاد عامة وحظيت المديريات الجنوبية بثلاث مراكز ثقافية في مدينة جوبا وملكال و واو تعمل على نشر اللغة العربية والفنون وتشارك في تعليم الكبار ومحو الامية وهذا بجانب دورات متقدمة في اللغة العربية .[2]

اهتمت حكومة مايو بتطوير التعليم في الجنوب في اطار سياسة الثورة المعلنة عمدت الثورة إلى العمل على خلق الاطر التي تتطلبها تلك السياسة التعليمية ،هذا بجانب مد الفرصة للتعليم والثقافة كحق اصيل من الحقوق الشعبية ، وهنا فان كل الطلبة الذين تخرجوا هذا العام من مدرسة رومبيك الثانوية بالشهادة المدرسيه تم تعينهم مدرسين في المدارس الوسطى، مع اعفائهم من قيد المنافسة، كذلك فأن كل خريجى مدرسة جوبا التجارية لهذا العام تم قبولهم في اقسام المعهد الفنى المختلفة مواصلة لدراسة متقدمة .[3]

قامت الثورة بمراجعة تنظيمية للتعليم العالي وفلسفتة واساليبه ،حيث قامت بإعادة النظر فى قانون جامعة الخرطوم فعدلته ، وكونت لجنة فنية باشرت أعمالها في دراسة كل الجوانب العلمية والادارية والمالية والإجتماعية وذلك تحقيقا ووصولا لربط الجامعة بالمجتمع، وخلق جامعة سودانية قادرة ومتفاعلة مع حاجات المجتمع

[1] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمى ،المصدر السابق ص 250

[2] المصدر نفسه ص 249

[3] المصدر نفسه

السوداني، حتى تكون منبراً من منابر الفكر والعمل الثورى.[1] وفى اطار المراجعة التنظيمية للتعليم العالي امتدت ايدى الثورة لخلق كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، لتكون خالصة لدراسة التراث الفكرى والروحى للشعب السوداني ، وحصر هذه الدراسات ووقفها على طلبتها، والغاء الدراسات المماثلة في جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وتم وضع قانون للكلية وخططت مناهجها واختير عالم نابه من اهم العلماء السودانيين لقيادتها العلمية .[2]

المشروع الأول لاصلاح التعليم (مؤتمر التربية القومي)11/إلى /18/اكتوبر 1969م.

كان هذا المؤتمر ميداناً إلتقى فيه إهتمام الشعب بمجهود الدولة حيث إنعقد برعاية اللواء أ.ح جعفر محمد نميرى رئيس مجلس قيادة الثورة وبرئاستة الفخرية، وتولى الرئاسة الفعلية الدكتور محي الدين صابر وزير التربية والتعليم الذى رسم للمؤتمر الإتجاه الذى يسير فيه، وأذنت جامعة الخرطوم بأن تكون قاعة إمتحاناتها وبكل ما فيها من تسهيلات مقراً للمؤتمر، وجرت أعمال المؤتمر مقسمه على خمسة أجهزه وهي (1) الإجتماع العام واربع لجان مخصصة للبحث فى (1) بنية التعليم (2) التعليم العالي (3)التعليم الفنى(4)الشئون الثقافية، كما عينت لجنة خاصة لصياغة أهداف التربية فى الإطار الثورى .[3] ظل المؤتمر طوال مدة إنعقاده يوالي الإجتماعات في ثلاث جلسات يومياً صباحاً ومساء وكان الجد والإهتمام البادي

[1] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمى ،المصدر السابق ص247

[2] المصدر نفسه، ص251

[3] جمهورية السودان الديموقراطية، وزارة التربية و التعليم، مؤتمر التربية القومى، الجلسة الإفتتاحية، السبت11 اكتوبر1969م ص1

في الإجتماعات أعظم دليل على الأهمية التى يعلقها المجتمع كله على نتائج المؤتمر، وكانت أولى الجلسات هى الجلسة الإفتتاحية التى خاطبها السيد اللواء جعفر محمد نميرى الذى استهل خطابه بالحديث عن ثورة مايو مذكراً بأنها قد جاءت من أجل الإنسان السوداني لتحرره وتوفر له كرامته وتفجر طاقاته على نهج من الإشتراكية السليمة وصولاً إلى مجتمع الكفاية والعدل، والثورة هى ارادة التغير، وهدفها(بناء السودان الجديد) وذلك بإعادة صياغة المجتمع فيه، ويتم ذلك عبر التعليم لانه السبيل الوحيد لهذا التغير الذى يبداء بالإنسان وبواسطة المعرفة، فكان خير إستهلال للثورة أن قدمت للشعب أول ما قدمت مشروع الثورة الأول بعد الثورة نفسها كان (مشروع الإستيعاب) الذى لم يكن مجرد إتاحة الفرصة لأكبر عدد من ابناء شعبنا وبناته في مراحل التعليم المختلفة، إنما كان إشارة إلى المنطلق الجديد وإلى التغير النوعي في التعليم الذى سيصحب التغير الكمى.[1]

وان تغيراً نوعياً فى مفهوم التعليم ووظيفته في طريقه الآن إلى أن يصبح حقيقة واقعة، وهو تغير يستمد وجودة من فلسفة الثورة الإشتراكية الهادفة إلى إعادة البناء القومي طبيعة وبشراً وعلاقات، ومؤتمركم هذا تقع على عاتقة مسئولية صياغة المواطن الثورى الصالح الملتزم، وذلك بالتخطيط التربوى المرتبط بالتنمية الاقتصادية والإشتراكية، والثورة والدولة لجانب إهتمامها بخلق جيل اشتراكي ثورى، فانها نضع أهمية كبيرة على المعلمين بأعتبارهم الأداة التربوية الأولى التى تصنع الأجيال، وهي تعرف دور المعلمين فى هذا السبيل رغم العقبات التى كان يضعها امامهم السياسيون المهرجون وقوى الرجعية والتخلف، ولكن بعد أن قيض الله لبلادنا العظيمة ثورتها الأصيلة فأن القائمين بأمر التعليم يستطيعون أن يسيروا به في

[1] مؤتمر التربية القومى، المصدر السابق ص 1

خطوات جبارة حتى تجد بلادنا مكانها الطليعى بين البلاد العربية والإفريقية وأقطار العالم اجمع .[1]

والتعليم يكلف الكثير من المال والدولة لا ننظر اليه على أساس انه مشروع من مشاريع الخدمات، فالتعليم إنتاج لانه استثماراً للطاقات الكامنة في البشر، ولا يقوم بالمال وحدة إنما يقوم بالفكر ويفهم مطالب المجتمع وحاجات العصر الذى نعيشه، وفي ختام خطابه قال إنى سعيد جدا أن افتتح هذا المؤتمر الثورى التاريخي الذى يعتبر إمتداداً للجهد الضخم الذى تبذله وزارة التربية والتعليم في عهد الثورة ولهذا نعلق عليه امالاً كباراً ويتوقف على نتائجه مستقبل الأمة، فالثورة تعلم بأنها تسلمت (تعليماً بلا محتوى) ومهمتكم هي ملء ذلك الفراغ لتنشيط الطاقات وبناء السودان وإعادة صياغه المجتمع فيه . [2]

وقد أشار سابقاً لذلك خلال اللقاء الجماهيرى باستاد الشباب (استاد الخرطوم حاليا) حيث نجده قال يوم وقفت أمام الله وأمامكم اؤدى القسم في 12/ اكتوبر/1971م رئيساً للجمهورية كان عدد طلاب المدارس بالتعليم العام يبلغ (1،048،704) و تحاول الثورة اليوم أن تجعل من الإهتمام بالتعليم هماً عاماً تحمله أجيالاً مرتبطة بتراب الوطن ثابتة على أرضة متمسكة بترابه عاملة بالتضحيات على تقدمة ورخائه، وأن المسح التربوى الذى تم يجب أن يمنحنا فرصة لوضع إستراتيجية علمية للتربية والتعليم قائمة على الإحصاء والدراسة.[3] بعد ذلك خاطب

[1] المصدر نفسه ص 2

[2] مؤتمر التربية القومى ، المصدر السابق ص 2

[3] جمهوريةالسودان الديموقراطية، نص خطاب الرئيس القائد فى اللقاء الجماهيرى بإستاد الشباب، 12اكتوبر1977م، ص18

المؤتمر الدكتور محي الدين صابر الذى وصفته وثائق المؤتمر بأنه الرئيس الفعلى للمؤتمر، وقد أشارت إلى رئاسه السيد رئيس مجلس قيادة الثورة بأنها شرفية، وقد احتوى خطابه على حشد لغوى وثورى كبير وقدم في البداية الكثير من الملاحظات على النظام التعليمي السابق لعهد ثورة مايو قائلا إن النظام التعليمي الذى نعايشة على كره ونمارسه عن ضياع ونصحبه في فراغ، وضعت اسسه مع مطلع هذا القرن بواسطة السير جيمس كرى في عام 1900م ليخدم به أغراض الاستعمار الأوروبى في السودان، و وضع تصوره هذا في بعض النقاط هي كالأتى : [1]

أولاً || نشر المعرفة الكافية وسط الاهالى لتمكينهم من فهم سير الادارة الحكومية، وخصوصا ما يتعلق بسير القضاء.

ثانيا || إيجاد فئه ادارية صغيرة لملء الفراغ في بعض الوظائف الحكومية الدنيا.

ثالثا || إيجاد طبقة من العمال المهرة .

وقد ظل التعليم منذ ذلك الحين يدور حول هذه الأهداف، وعلى الرغم مما بذل من جهد صالح وما انفق من مال كثير، فأن الذى أصاب التعليم من تغير كان يسيراً لانه اتصل بالكم وليس بالكيف وظل تغيراً محدوداً ولم يتحول لتغيراً نوعياً، لقد ظل السلم الرباعى مسيطراً على هيكل التعليم وظلت الملامح الأساسية لمحتواه شاهدة وقائمة، حتى كانت مبادرة التعريب التى جاءت تتلكأ على إستحياء بعد مطال طويل وتسويف مريب، فكشفت عن الفراغ العلمي للبرامج التى صممت لتلقين اللغة الإنجليزية قبل تعليم المواد العلمية، وكانت عاقبة ذلك ما نلقاه من ضعف

[1] جمهورية السودان الديموقراطية ، وزارة التربية و التعليم ،مؤتمر التربية القومى،الجلسة الإفتتاحية ، خطاب الوزير،ص2

المستويات العلمية بين الطلاب الذين يواصلون تعليمهم الجامعي، وهو ضعف يمتد أثرة إلى كفايتهم الإنتاجية وإلى دورهم في المجتمع .[1]

هذا ما يتصل بطبيعة التعليم و بأهدافه، اما فيما يتصل بعدالة توزيعه على السودانيين باعتباره حقاً من حقوق المواطنة فان السياسة التى وضعها الاستعمار لرفع تكاليفه قامت سداً منيعا دون تحقق ذلك الهدف، فالمباني الباهظة كانت سبباً لرفع تكاليف التعليم ارتفاعاً أدى لحجبة عن أبناء الشعب، وهذا الهدف كان واضحاً ولم تحاول النظم البائدة تغير تلك السياسة وتلك الأوضاع، وظلت المباني المدرسية تبتلع الملايين الكثيرة من مال هذا الشعب المسكين ، ويضيف قائلا نجد ان الاستعمار في السابق قد استخدم نظام الداخليات كمعسكرات لغسيل المخ وكمواقع لإحداث حالات الفصام الإجتماعي، بحيث ينفصل الطالب منذ دخوله المدرسة عن مجتمعه الطبيعى، ويوطن نفسه ليكون عضواً في مجتمع آخر وهو مجتمع الحكام ،حيث يذوب تماماً في تلك المجتمعات ويتلائم مع أنماط الحياه الجديدة، وكلما تقدم في تعليمه كبرت في نفسه الفوارق فيما بينه وبين الشعب وتستطيل الحواجز بينهما، واذا توظف لاحقاً مثل تلك النوعية من الخريجين وجلس على مكتبة ضعفت فيه الحاسة الشعبية وفصلته بما تلقى من معارف عن بيئتة فصلاً إجتماعياً وإقتصادياً، بحيث لم يعد يمتلك سوى رابطة عاطفية يمسكها رباط ضعيف من الضبط الإجتماعي القديم .[2]

اما الآن وقد وضحت أهداف التعليم العام في اطار فلسفة مايو الإشتراكية الشعبية التى تلخصت في تحقيق الرخاء الاقتصادي وفي كفالة العدالة في قسمة هذا الرخاء

[1] مؤتمر التربية القومى ،خطاب الوزيرالمصدر السابق ص 3

[2] مؤتمر التعليم القومى خطاب الوزير ، المصدر السابق ، ص 6

على المواطنين، وإن الطريق إلى ذلك هو التعليم المبنى على القيم الإشتراكية وليس على النظم الديموقراطية اللبرالية، وأن الذى ننشده فيه إلى جانب وظيفتة الأساسية وتجاوبه مع أهداف المجتمع السوداني الثورى يقوم على مراعاه أصول إقتصاديات التعليم من حيث التكاليف وسرعة العائد، وعلى ترشيد إستغلال الموارد القائمة بزيادة كفايتها الإدارية على المستوى البشري والمالي تدريباً واستخداماً.[1]

لقد حمل خطاب الدكتور محي الدين صابر ما أسماه (معالم الطريق) وهو يعنى الملامح العامة والرئيسية للنظام التعليمي الجديد، وهي مجموعة من العناصر الهامة التى فصلها الخطاب إلى مجموعة من النقاط اللأزمة لإحداث الثورة التعليمية ونجدها كالاتى:[2]

كان السلم التعليمي أول القضايا التى تمت مناقشتها، حيث اتجه رأي الفنيين إلى إعتماد السلم السداسي في المرحلة الإبتدائية، وذلك لتزويد الطفل بقدر من التعليم يعصمة من الردة إلى الأمية، ويعينه على مواجهة الحياة في صورها الأولية إن لم يستطيع مواصلة تعليمة على أساس انه من الناحية العضوية يكون فى سن تؤهلة للمشاركة في الإنتاج وخاصة لو ظلت سن القبول سبع سنوات، على أن يعقب ذلك إمتحان عام في المرحلة الثانوية العامة لفترة تمتد إلى ثلاثة سنوات، يكون التركيز فيها إلى جانب الموضوعات الأساسية على اللغات الأجنبية وخاصة اللغه الإنجليزية والفرنسية والرياضيات والعلوم. وتلى هذه المرحلة مرحلة الثانوية الخاصة، وهنا يتنوع التعليم الخاص ويبدأ الإستثمار السريع العائد، لان السودان كبلد نام موارده مازالت

[1] مؤتمر التعليم القومى خطاب الوزير ، المصدر السابق ص 8

[2] مؤتمر التعليم القومى خطاب الوزير ، المصدر السابق ،ص 8

بكراً وثروته الطبيعية نائمة لا يحتمل ان يكون إستثماره التعليمي بعيد المدى ومن هنا نجد أن التعليم المهني والتجاري والنوعي يجد طريقة في هذه المرحلة.[1]

فيكون التعليم الأكاديمي في مرحلة الثانوية الخاصة ثلاث سنوات، تعتبر السنه الأولى دراسة عامة والآخريات متخصصات إحداهما للقسم العلمي والثانية للقسم الأدبى على أن يتعرف كل قسم على قليل من خصائص القسم الآخر، ثم يأتى دور التعليم المتخصص ويقترح له سلماً من اربع سنوات وذلك بالنسبة إلى التعليم الصناعي والتجارى والصحي والزراعي والحيواني والنسوي، وتنتهي هذه المرحلة بدبلوم متخصص في فروع محددة، وهذا السلم المقترح يتميز بالمرونة والإستجابة لمطالب التعليم العام، وأهداف ثورة مايو التعليمية ، وهنا ينبغى أن نشير إلى أن هذا التصور يفترض إنشاء مراكز للتدريب الصناعي والمهني عقب كل مرحلة لغير القادرين على الإستمرار وإكمال السلم التعليم، وهي مراكز تقيمها الجهات الأخرى المعنية بتدريب القوى العاملة منفردة أو متعاونة مع وزارة التربية والتعليم أو ضمن مجلس قومي.وكذلك نوقش (المحتوى التعليمي) القائم وتوصل المؤتمرين بأن من الضروري أن يصيبة التغيير فى كل جوانبه، بل أن التغير المنشود فى نوعية التعليم، وأن ذلك لن يحدث الا اذا تمت تصفية البرامج القائمة، لان الأهداف التي خدمتها هذه البرامج هي اليوم في ذمة التاريخ الأليم لشعبنا المناضل، وأن الأهداف الثورية في التعليم والتى تحددت لصناعة المواطن القادر فنياً والمتكامل قومياً، لا يمكن أن تكون وفقاً لهذه البرامج القائمة ولا حصيلة منطق لها، ومن هنا فأن الإهتمام بالمقومات القومية من حيث التراث الروحي والديني للشعب السوداني ولغته وحضارته يأتي في المقام الأول وهذا يعنى تعريب المناهج، ولقد تغلبت الوزارة

[1] المصدر نفسه

بفضل رجال مؤمنيين على كثير من العقبات التي وقفت في سبيل التعريب الذي كشف لأول وهلة عن ضعف المستوى في المرحلة الثانوية، وذلك لان المادة العلمية لم تكن هدف البرامج التعليمية انما الهدف هو تجويد اللغة الإنجليزية، ولقد ظهر هذا حين ترجمت تلك المواد إلى اللغة العربية فتبين أن ما يدرس في اربع سنوات يمكن ان يدرس في سنتين، وان مستوى أبنائنا الذين يجلسون لإمتحان الشهادة الثانوية هو أدنى بكثير في كل المواد العلمية والرياضية على مستوى المنطقة.[1]

كذلك فأن عناية واضحة ينبغى ان توجة إلى التربية الوطنية وإلى الثقافة العامة والمعارف الأساسية مع الإلمام المناسب بتاريخ حركات التقدم والتحرر على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي إلى جانب التعريف بالمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، كما يحفل البرنامج التعليمي الجديد بتعليم اللغات الأجنبية بفعالية لانها وسيلتنا للتعاون مع العالم من حولنا ولانها عون أساسى في التحصيل المتقدم، وأن العناية الكبرى ستنصرف إلى العلوم الطبيعية والرياضيات التى لا تقوم أي تنمية إقتصادية بدونها، وسوف يكون من أهداف التعليم العام نشر الوعى العلمي حتى نتمكن من إرساء القواعد الحقيقية لمواجهة تحديات العصر.[2]

وتم النظر في قضايا التدريب للمعلمين ، وقد تم التأكيد على إن النظام التعليمي يعتمد كلياً على المعلم المؤهل فهو الأساس في عملية التعليم، ولكن الوصول لمعلم بهذا التكوين يحتاج ذلك لإعداد طويل بداية من بداية إختياره للمهنة على اساس قابليته العقلية وتكوينه النفسى، لذلك ينبغى أن توفر له الظروف الملائمة التى تليق

[1] مؤتمر التعليم القومى ، خطاب الوزير ، المصدر السابق ص 10
[2] المصدر نفسه ص 11

برسالته، فما زال المعلمون أقل الفئات حظاً في مخصصات الوظائف العامة وفيما يلقونه من إمتيازات اذا ما تمت مقارنه دخلهم بغيرهم، وأن السياسة التعليمية الجديدة تولى تدريب المعلمين إهتماماً يتناسب مع دورهم الجليل وسوف ترتفع بمستوى التدريب في الإعداد الأساسي وسوف تعمل لخلق المعلم الباحث الذى يثرى مادته وينتج فيها، وان الإنتاج العلمي المنشور سيكون أحد الأسس الأساسية في ترقية المعلمين. وأن التخطيط التربوى سيجرى الدم الثورى في كيانه بعد ان كان لافته لازمه لكل وزارة تربية وتعليم ، ليخضع لحاجات المجتمع السوداني التعليمية وليكون قادرا على التنبؤ الواعى بها وصولا إلى التعادل الضرورى بين العمليات التربوية وبين خطط التنمية والمتطلبات القومية في أهداف التعليم الثورى ، ويستلزم دعم التخطيط خلق جهاز قادر للبحوث التربوية وتوسيع جهاز الإحصاء التربوى ومده بالآلآت الالكترونية الحديثة، حتى تكون الخطوات التعليمية المدرسية مقدرة ومحسوبة، وسيكون من رسالة قسم البحوث عملية المتابعة والتقويم للمناشط التعليمية المختلفة وسوف يعمل فى تعاون مع قسم التوثيق فى هذا المجال.[1]

وفيما يخص التقويم والإمتحانات جهاز التقويم جهاز أساسى وقد إستوعب تكوينه القائم الأفكار الثورية الجديدة في فكرة الإمتحانات الداخلية والامتحانات العامة، وقد تم تحويل التقويم الكيفي إلى تقويم كمي وتغير نظام التصحيح بإدخال نظام المراقبة والأرقام السرية وتحديد زمن التصحيح وتقنين النجاح والرسوب، وسوف تعيد الوزارة تنظيم هذا الجهاز الحساس بحيث يكون قادراً على مواجهة مسئولياته الجديدة وتكفل له إمكانيات العمل وسيدعم هذا القسم بمطبعة سرية وسوف يتم

[1] مؤتمر التعليم القومى خطاب الوزير ، المصدر السابق، ص 8

تدريب كبار المسئولين على طباعة الاسئلة بدلاً من إرسالها إلى بريطانيا كل عام التى يكلف ذلك من نفقات تكفي لجلب مطبعة حديثة. [1]

ونُظر لتشريعات التعليم لان وزارة ضخمة وعريقة مثل وزارة التربية والتعليم تعاني في الجانب التشريعي نقصاً مشيناً تقاسمها فى ذلك كل الوزارات في السودان، فالعمل يجرى أساس منشورات أثرية ولوائح داخلية تاريخية وللوزير سلطات لاحدود قانونية لها في كثير من الجوانب، ومن هنا يجب على الوزارات ان تصوغ مناشط هذه الوزارة في قوانين بحيث تكون هناك تشريعات تعليمية تنظم التعليم في مراحلة المختلفة ويتضح معها وجه الحق والواجب للعاملين فيها والمتعاملين معها، والدراسات قائمة في هذا الإتجاة حتى نتمكن من ارساء قواعد موضوعية وقانونية للعمل التربوى .أن المحتوى والشكل في التعليم أمران لا ينفصلان وتغير أحدهما يؤثر على الآخر، والتغير الذى اصاب التعليم يتبعه بضربة لازب تغير في هيكل التنظيم (هيكل الوزارة)، لان التنظيم هو الصورة التى يعبر بها المحتوى عن نفسه، لذا كان لابد من تنظيم جديد يعبر عن المحتوى وواقع الامر، ومن هنا فى الوزارة في التنظيم الجديد للتعليم اصبحت تتكون من اربعة ادارات وهي ادارة التعليم العام، وادارة التعليم المهنى والفنى،ادارة الثقافة العامة، وادارة التعليم العالي، من الأهداف الأساسية للتعليم خلق التكامل القومي وصناعة المواطن المتكامل قوميا وذلك بتوحيد التعليم والغاء الإزدواجية والثنائية ، ومن هنا فأن التعليم العام ستتوحد مناهجه في مختلف المراحل، لهذا فأن الازدواجية والثنائية سوف لا يكون لهما مكان في

[1] المصدر نفسه

الحقل التعليمي العام الذى سوف تتسع مناهجه لاستيعاب كل حاجات المجتمع السوداني.[1]

كذلك تم النظر لقضية التنظيم الاقليمي واللامركزية واثرها على التعليم حيث ان التنظيم القائم للتعليم يقوم على النظام المركزى، فإذا أصاب طالب صداع في اقصى مكان في البلاد إستوجب النظام القائم على وزير التربية والتعليم ان يبحث له عن (اسبرين) يزيل صداعه، وان الجهد الذى يضيع في البحث عن حلول لمثل هذه المشكلات كثير ولا حدود له، وحلا لهذه المشكلة سوف تنشأ مناطق تعليمية لها سلطات ادارية ومالية مناسبة ، وذلك بالتنسيق مع وزارة الحكومات المحلية حتى تتمكن المنطقة التعليمية من ممارسه مهامها. [2]

من أكبر المشاكل التى واجهت التعليم مسأله (نظام السكن الداخلى (الداخليات) والمبانى المدرسية) وهو النظام الذى كان سائدا في وقت كانت إعداد المدارس محدودة، لكن هذه الأوضاع لا تتناسب مع الطفرة الكبيرة التى حدثت في عدد المدارس، اما ما يخص مشكلة المبانى المدرسية، هي لست مشكلة وزارة التربية والتعليم وحدها، ولكنها مشكلة كل مجالات التنمية في السودان، والمشكلة في واقع الأمر أكبر من هذا فهي مشكلة الدول النامية كلها، ليس هناك محيص من الإنفلات من قبضتها الإ بمواجهة ثورية وعصيان على المواصفات التقليدية ذلك عبر إستخدام المواد المحلية دون اسراف، ويجب ان لا تشير مبانى المدارس إلى

[1] مؤتمر التعليم القومى خطاب الوزير ، المصدر السابق، ص 8
ص 15

[2] المصدر نفسه

أجسام غريبة في هندسه القرية، بجانب ان الوزارة سوف تعتمد (اعتماداً كلياً على الشعب) فيما يتصل بالإنشاءات الجديدة المقترحة.[1]

ولكن فى ظل الموارد المتاحة الشحيحة فأن ذلك سيقف امام أي توسع تعليمي مقبل، وهذا ما يتعارض مع الأهداف الأساسية للثورة ، كذلك اكدت التجربة ان نظام الداخليات به الكثير من العيوب التربوية التى أهمها أن عزل الطالب فى هذه السن الخضراء في الداخليات يجعله عرضه للاصابة بحالة انفصام إجتماعي، حيث يجرى تنميطه وقولبته في صورة (الافندى) أو الموظف أو الحاكم، وان هذا النمط من الإعداد المهنى قد ولى عهده إلى غير رجعة، كما ان بقاء هؤلاء الاطفال في منازلهم يعين اسرهم في اشراكهم في الحياة الإجتماعية ويساعد في تنشئتهم تنشئه سويه ويتيح لهم الإسهام في عمليات الإنتاج الاقتصادي وينقل الطالب معارفه إلى المنزل فينعكس ما يتلقاه من معارف في تعاملة الإجتماعي فتكون المدرسه مصدراً للإشعاع الفكرى في المجتمع .[2]

كما شمل الخطاب التاريخى للدكتور محي الدين صابر العديد من الموضوعات الأخرى مما اكسب خطابه أهمية كبرى بحيث اصبح (اشهر وثيقة تعليمية) إعتمدت عليها حكومة مايو حتى سقوطها، وقد شمل حديثه التعليم النسوى حيث اكد على أهمية المرأة فى ظل الثورة التي خصتها ببعض البرامج النوعية، كما اكد على دور التعليم الشعبي الذى ظل يحمل مشعل العلم طويلاً وان الوزارة معتمدة عليه في خططتها، وكذلك تحدث عن مشروعات تعليم الكبار في الخرطوم وعدد من المدن الأخرى ، هذا بجانب حديثه عن التعليم قبل المدرسي الذى رأت الوزارة

[1] المصدر نفسه

[2] مؤتمر التعليم القومى ، خطاب الوزير ، المصدر السابق ، ص 19

انه يجب أن تمتد يد التنظيم لتنظيمه وينبغى الإشارة إلى أن هذا النشاط مكلف للغاية ، كما وصف التعليم فى جنوب السودان بأنه جزء من مشكلة الجنوب ان لم يكن هو أساس المشكلة لانه كان في السابق تعليماً مختلفاً عن المنهج القومي في كل شئ مما أدى لحالة فصام فكري ووجداني بين ابناء الشعب الواحد .[1]

توصيات مؤتمر التربية القومي.

اما الآن وقد وضحت أهداف التعليم العام في اطار فلسفة مايو الإشتراكية الشعبية التى تلخصت في تحقيق الرخاء الاقتصادي وفي كفالة العدالة في قسمة هذا الرخاء على المواطنين، وإن الطريق إلى ذلك هو التعليم المبني على القيم الإشتراكية وليس على النظم الديموقراطية اللبرالية، وأن الذى ننشده فيه إلى جانب وظيفتة الأساسية وتجاوبه مع أهداف المجتمع السوداني الثورى يقوم على مراعاه أصول إقتصاديات التعليم من حيث التكاليف وسرعة العائد، وعلى ترشيد إستغلال الموارد القائمة بزيادة كفايتها الإدارية على المستوى البشرى والمالى تدريباً واستخداماً.[2] وقد توصل المؤتمرين للعديد من التوصيات التي يمكن أن تعالج خلل التعليم وازدواجيته وسلمه التعليمي المعتل ومضامينه الفارغة من المحتوي الوطني والثوري وكانت كالاتي:

الفصل الأول من التوصيات: (أهداف التربية في الاطار الثورى)
أن الامه السودانية وهي تبداء عهداً جديداً من تاريخها تؤكد فيه العمل على رفاهية الشعب ورفع مستواه مادياً وثقافياً وإجتماعياً، وتعبر فيه عن عزمها على تحقيق ذلك فى اطار مجتمع اشتراكي متطور يعم فيه الرخاء وتسوده العداله لتدرك ان السبيل

[1] مؤتمر التعليم القومى ، خطاب الوزير ، المصدر السابق ، ص 20
[2] مؤتمر التعليم القومى خطاب الوزير ، المصدر السابق ص 8

إلى خلق هذا الجيل هو تعليم هادف ينبع من واقع الحياة السودانية ويعمل على إستثمار الطاقات البشرية الكامنة في افراد الأمة. وعلى خلق جيل مزود بالمعرفة والمهارة والخلق التي تعينه على إبراز معالم قوميته وعلى تنمية موارد البلاد الطبيعية واستغلال منابع الخيرات فيها، وان الإستفادة من هذا التعليم لا تكتمل الا اذا توفرت فيه ديموقراطية تجعله في متناول الجميع وعدالة تضمن لكل مواطن فيه نصيبه المستحق. وتهيئة الفرد للقيام بدورة فى تحرير هذه العلاقات من رواسب الجهل والخرافة وذلك بأذابة الفوارق العنصرية ونبذ التعصب القبلي والطائفي، وتنمية روح التعاون والعمل الجماعي وازالة الفوارق الوهمية بين المرأة والرجل والعمل على إيجاد الفرص المتكافئه بينهما. وتعزيز المواطنة الإيجابية التى تم عن طريق اعطاء تربية الفرد معناها ومحتواها القومي الشامل حتى يتحقق معنى المواطنة على اساس وحدة القطر مع إحترام الخصائص الإقليمية ، وهذا يتطلب بعث التراث القومي لتعميق حب الوطن والولاء له وتأكيد التزام الفرد بمصالح الشعب عامة .[1]

الفصل الثانى من التوصيات:(بنية التعليم): تركزت المناقشات فيما يخص بنية التعليم حول موضوعات تعتبر من مقومات البنية التعليمية أو انها ذات اتصال مباشر بها، فتناول البحث والنقاش العديد من الموضوعات على رأسها السلم التعليمي، والمبادي العامة لإعدادالمناهج الدراسية وغيرها من الموضوعات وتأتي كالاتى :

1 || السلم التعليمي :لم يكن مستغرباً ان يحظى موضوع (السلم التعليمي) بإهتمام كبير من كل أجهزة المؤتمر ،لان السلم هو الصورة العامة الواضحة

[1] جمهورية السودان الديموقراطية ،مؤتمر التربية القومى،التقرير و التوصيات، (**أهداف التربية فى الاطار الثورى**)11 إلى 18 اكتوبر 1969م ص1

لبنية التعليم في كل بلد وان الشكل الذى يأخذه يؤثر تأثيراً مباشراً فيما يخص تطوير التعليم، لذلك فأن المؤتمر يوصى بأن تتكون مراحل التعليم العام من المرحلة الإبتدائية من ست سنوات ، ومرحلة ثانوية من ست سنوات على قسمين ،ثانوى عام ومداه اربع سنوات و ثانوى عال مداه سنتان،ان يعمل بقدر ماتسمح به الظروف على تشجيع قيام رياض الاطفال كمرحلة تعليمية قبل الابتدائية، بعد التأكد من انها تنشأ على اسس صحيحة.ان تتخذ كل التدابير اللأزمة لئلا يكون للإهتمام بزيادة سنين الدارسة تأثيراً على الجهود المبذولة لتعميم التعليم في المرحلة الابتدائية كخطوة في سبيل الزاميته التي هي الهدف الحقيقى. ومن المتوقع ان يثير تطبيق السلم الجديد مشاكل وصعوبات لابد من إتخاذ التدابير اللأزمة لحدوثها ومعالجتها، وقد برزت خلال النقاش والبحث ست مسائل رئيسية يمكن ان تعمل على انجاح التجربة وهي : اقناع الرأي العام بضرورة التغير، وتوفير المبانى توفير العدد الكافى من المعلمين، واعداد المناهج والكتب المدرسية وتحديد التوقيت المناسب للتنفيذ، توفير الوسائل التربوية.[1]

2 || المناهج الدراسية و لغة التعليم : لا يمكن الفصل بين إعداد المناهج ولغة التعليم، فهما مرتبطان ببعضهما إرتباطاً طبيعياً، وقد وردت في غير مكان واحد، أن من اغراض التربية في السودان تنمية الشعور القومي بين المواطنين في مختلف اجزاء القطر، وهذه غاية يمكن تحقيقها عن طريق العناية بها خلال إعداد المناهج في كل

[1] مؤتمر التربية القومى، التقرير و التوصيات (**الفصل الثانى من التوصيات: (بنية التعليم**). 11 إلى 18 اكتوبر 1969م ص35،7

المواد الدراسية، كما نجد أن توحيد لغة الدراسة من اقوى العوامل في تنمية هذا الإحساس، لأن اللغة العربية تعتبر مظهراً من مظاهر الوحدة القومية، بالإضافة إلى انها لغة التخاطب المشتركة بين الجميع وهي تعتبر اداة للمعرفة والتثقيف ولغة التعليم في جميع المراحل التعليمية، على الرغم من ان هناك مناطق يستحسن أن تستخدم اللهجات المحلية، ولكن هناك مبادى عامة يجب ان تراعى في إعداد المناهج وهي : وأن تكون المادة مرتبطة ببيئة الطفل في المراحل الأولى من التعليم، وان يكون الكتاب المدرسي مصمماً على منهاج قومي وصالح للاستخدام فى كل نواحى القطر، وان يعمل على ترسيخ قواعد الإشتراكية، وأن يغرس إحترام العمل اليدوى اثناء تعليم المهارات الفنية والمفاهيم التكنولوجية الحديثة وان تنمى الملكات الفردية والمقدرة على التعبير الجيد وأن يفسح المجال للطالب المتفوق الموهوب الذى يريد الإنطلاق . [1]

وتطرق المؤتمر إلى موضوع الامتحانات والتقويم رأي ان يلفت النظر إلى مبادى عامة يجب مراعاتها فى هذا المجال، وهي ان لا تكون هناك مفاضلة بين التلاميذ فى المراحل أو المناطق، وانتهي البحث والنقاش إلى بعض التوصيات منها، يعقد عند نهاية المرحلة الابتدائية امتحان محلى لإختيار التلاميذ للمرحلة الثانوية العامة على نطاق المديرية. يعقد عند نهاية المرحلة الثانوية العامة امتحان مركزى لإختيار التلاميذ للمرحلة الثانوية العليا على نطاق القطر. يعقد الامتحان النهائى بعد المرحلة الثانوية العليا، حيث تمت التوصية بأن تكون الشهادة السودانية شهادة عامة بحيث

[1] مؤتمر التربية القومى، التقرير و التوصيات (**الفصل الثانى من التوصيات: (بنية التعليم)**. 11 إلى 18 اكتوبر 1969م ص9،
ص 11

يستطيع الطالب ان يجلس فى أي عدد من المواد التى يريد الامتحان فيها، وان تحمل الشهادة نتائجة في العلوم التي امتحن فيها دون تجميع لها، كما أوصى ان يكون القبول للجامعات عن طريق مكتب قبول مركزى (مقترح).[1]

اخضع المؤتمر خلال مداولات اللجان الهيكل الإداري الحالى لوزارة التربية والتعليم للنقاش بغرض التقويم، وتبين ان أسباب القصور يعود أساساً إلى توسع الخدمات التعليمية التي طرأت عليها اعباء جديدة كالتخطيط والمتابعة وغيرها، بينما ظل الجهاز الإداري إلى حد بعيد كما هو مما جعله عاجزاً عن أداء مهمته والقيام بأعبائه كاملة، والصورة المقترحة لاصلاح هذا الوضع تأتي في اجرائين هما تحقيق التخصص وذلك عن طريق تقسيم الوزارة إلى خمس ادارات متخصصة وهي التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم الفنى، والادارة الثقافية، والتخطيط والبحوث، على أن يكون على راس كل ادارة فنى كبير يلى الوزير مباشرة ويمكن تسميته بالوكيل أو المدير العام. ناقش المؤتمر مهام وأعمال جهاز التخطيط والإحصاء والبحوث الحالى في وزارة التربية والتعليم وبحث الظروف التي يعمل فيها، وقد ساد اقتناع بأن وجود قسم كهذا امر تقتضيه ضرورة قيام المشروعات، لذلك كانت توصيه المؤتمر فيما يخص التخطيط .[2]

ودعى لتطبيق اللامركزية التي لم تعد شعاراً يرفع أو مبداء ينادي به، ولكنه اصبح ضرورة حتمية تمليها حقيقة الأوضاع الراهنة ، لذلك فأن المؤتمر اقتناعاً منه بأن اللأمركزية تقتضيها توسع الخدمات، وإن انسب الأشكال لتطبيقها هو خلق وحدات اقليمية متدرجة من رئاسة المديرية إلى المجلس المحلى، وأن تكون لهذه الوحدات

[1] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص 47

[2] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص19

سلطات حقيقية تتيح لها الحركة، لوحظ ان العمل فى وزارة التربية يفتقر إلى التشريعات التعليمية واقترح سن قوانين تحدد مهنة التعليم، بما في ذلك التعليم الشعبي وتكفل الحماية التامة للمعلمين وحدد بصورة قاطعة فترات التدريب وكذلك المرتبات والمعاشات، كان هناك إجماع على ان نجاح العملية التعليمية يعتمد في النهاية على المعلم الموهوب القادر .[1]

وفي ما يتعلق بالتعليم في المديريات الجنوبية لقد اتفق المؤتمر على ان الهدف الاساسي لمنهج التعليم في الجنوب يجب ان يكون هو وحدة البلاد ثقافياً وفكرياً، وان تحقيق ذلك لن يكون الا بأستعمال اللغة العربية كوسيلة للتدريس والتفاهم، مع مراعاه بعض الاعتبارات العملية في المراحل الأولى من تطبيق هذه السياسة، وان تستعمل في المدن التى تتعدد فيها اللهجات المحلية اللغة العربية في التدريس وان يتم في المناطق الأخرى بجانب اللغة العربية التدريس باللغات المحلية، وان يتم دمج الطلاب في المراحل المتقدمة على اساس القطر كله بجانب توصيات أخرى على قدر كبير من الاهمية .[2]

تناول المؤتمر تكلفة التعليم في محور بنية التعليم، حيث كان هناك اعتقاد لدى الكثير بأن تكلفة التعليم في السودان اعلى من مثيلاتها فى الدول النامية ، أو فى الدول التى تعيش في ظروف قريبة من ظروف بلادنا، ولكن المؤتمر لم تكن لدية الأرقام والمعلومات التى تمكنه من المقارنة الدقيقة في ذلك، ولكن وجد ان مجال الابنية والتأثيث كان اكثر المجالات استهلاكاً للمال، ووفقالهذه التوصية وجه بالتشغيل الامثل للمباني عن طريق الاستعمال الاقتصادي للمساحات، بأن تكون

[1] المصدر نفسه

[2] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص 22

الفصول والمعمل مستعملة طوال وقت الدراسة أو معظمة عبر(نظام الفصول المتجولة) فقد اتضح ان المدرسة الثانوية ذات الثلاثة انهر(12 صفا) تكفيها ثمانية حجرات للفصول، ان يشترك المسئولون التربويون في تصميم المدرسة إلى جانب المهندسين حتى يخضع التصميم لمطالب التحولات والتوسع دون خسائر في المبانى القائمة عند تحويلها، وان يتم انشأ المبانى بقدر الامكان تحت اشراف وحدة المبانى التابعة للوزارة ، واشاد المؤتمر بالمجهود الشعبى في مجال التعليم وبالدور المشكور الذى قام به في توسيع قاعدة الخدمات التعليمية والنهوض بها قبل الإستقلال وبعده ويسجل له حق الاعتزاز بالفخر بالمبادرة في تعليم المرأة بصفه خاصة، ولكن المؤتمر لم يغفل الجوانب السلبية التى صاحبت قيام بعض المدارس الأهلية التى ادت فى النهاية إلى حل جميع اللجان لتكوينها على اسس جديدة ، و بناء على ما تقدم فأن المؤتمر تعبيراً عن اعجابه بدور المجهود الشعبى وتنظيما له يوصى بالاتى :[1]

فيما يخص البحوث أوصى المؤتمر ان ينشأ مركز للبحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم، تكون مهمته الدراسة والعناية بمشاكل التعليم المختلفة التى منها على سبيل المثال تكلفة التعليم والعمل على خفضها دون مساس بالمستوى العام المطلوب، وايضا دراسة اثر التعريب على مستويات التلاميذ، ونظام الامتحانات الحالى ومدى فعاليته، وان يكلف المركز اساتذه معيين للقيام بابحاث معينة أو بالتعاون مع الجامعات والمعاهد ذات الصلة بالبحوث، بالاضافة للتوصية بإصدار مجلة تربوية للمعلمين .[2]

[1] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص 21

[2] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص19

كذلك اعتبرت التوصيات الخاصة ببنية التعليم وجود جهاز ديموقراطي فعال وسيلة لتدريب المعلمين على الادارة في بعض جوانبها ولربط المدرسة بالمجتمع، ولتنمية قدرات الطلبة على تحمل المسئولية، ومن اهم مقومات الجهاز أن يكون ناظر المدرسة صاحب السلطة الأولى في مدرسته، ولا يمنع ذلك مشاركة المعلمين له في بعض المسؤليات الادارية في اطار تطبيق الديموقراطية في الادارة المدرسية ، واوصى بأن ينال المدرسين في المرحلة الابتدائية على الاقل اربعة عشر سنة من التعليم، على ان يتم تأهيلهم فى الاربعة سنة الأخيرة، ليتخرج المعلم في سن الحادية والعشرين تقريبا، ويستحسن تغليب العنصر النسائى في المرحلة الابتدائية لكون التعليم فيها مختلطاً. اما اشراك الطلبة في تنظيم الحياة المدرسية فيمكن تحقيقة عن طريق الاتحادات والجمعيات والفرق وغيرها من التنظيمات الخاصة بالانشطة التى يمارسونها.[1]

الفصل الثالث من التوصيات (التعليم الفني الوظيفي):

تناولت الدراسات والبحوث والنقاش في المؤتمر موضوعات التعليم الفني والوظيفي، وذلك حول النظر في الأهداف العامة والخاصة للتعليم الفني والوظيفي في السودان، وقد استفاد المؤتمر كثيرا من وجود افراد من أعضائه ممن لهم الإلمام الكافى بمشاكل التعليم الفنى في البلاد، بل هم اخصائيون واشخاص وثيقي الصلة بكل ما يجرى في هذا المجال في القطاعين الخاص والعام، ومن اللحظة الأولى اهتم المؤتمرأن تجئ معالجته لهذا الموضوع انطلاقاً من فلسفة ثورة مايو الإشتراكية الديموقراطية، بأن يأتى التعليم الفنى تعليماً وظيفياً مرتبطاً بالتنمية الاقتصادية

[1] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق 14

والإجماعية قائماً على أساس متين من التخطيط الذى يهتم بالإستجابة لإحتياجات البلاد، ورأي المؤتمر أن يحدد المصطلحات الخاصة بهذا النوع من التعليم ، وقال انه تعبير يشمل التعليم الفني والمهنى وكل انواع التعليم الذى يدرس في المدارس أو المؤسسات التعليمية الأخرى بهدف إعداد الشخص لتولى العمل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات المتصلة بها.[1]

وقد اتفق المؤتمر على ان الهدف العام يتلخص في إعداد القوى البشرية المؤهلة من زراع وعمال مهرة وفنيين ومهنيين، وذلك لسد إحتياجات التنمية الاقتصادية والإجتماعية على نطاق القطر والاقليم، وذلك بجانب عدداً من الأهداف الخاصة الأخرى ضمن سلم تعليمي يتكون من (6+4+2) ،كما ان المؤتمر بالإضافة لتوصياته في مجال التعليم الفنى تحدث عن (التلمذه الصناعية) و قال ان هذا المجال لم يجد العناية الكافية في السابق ، وان هناك امكانيات كبيرة يمكن استغلالها لتنفيذ مشروعات خاصة به [2].

الفصل الرابع من التوصيات (التعليم العالي) :

جرت مناقشة موضوع (التعليم العالي في السودان) خلال ثمانية إجتماعات، حيث تمت مناقشة العديد من المقترحات، وكان امام المؤتمرين عدد من الابحاث والوثائق التي تعالج الكثير من قضايا التعليم العالي، وقد استطاعوا الوصول للعديد من التوصيات الهامة التى على رأسها الإتفاق على تحديد لاستخدام مصطلح التعليم العالي ليشمل جميع انواع التعليم فى المرحلة الثالثة أي المرحلة التى تعقب

[1] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص 36

[2] المصدر نفسه ص 8

المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتدخل فى نطاق هذا التعريف الجامعات والمعاهد العالية في السودان وهي ،جامعة الخرطوم، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم وجامعة امدرمان الإسلامية (سابقا) والمعهد الفنى، والكلية المهنية العليا، وكلية التمريض العالي، وكلية ضباط الصحة، وكلية الغابات وكلية الاحفاد للبنات، ومعهد شمبات الزراعى،ومعهد المعلمين العالي، ومعهد التربية الرياضية ، ومعهد تدريب معلمي ومعلمات المدارس الوسطى.[1]

نوقش موضوع التخطيط والتنسيق في مجالات التعليم العالي واتضح من الدراسات المقدمة ان كثيرا من المشاكل التي يعانى منها التعليم العالي ترجع إلى عدم وجود خطة تحكم أعماله وابعاده، كما ترجع إلى افتقار المؤسسات نفسها إلى خطة تعمل بموجبها ولهذا لقد كان التطور فى هذه المؤسسات تلقائيا في كثير من الاحيان ، ولمعالجة هذا الخلل اخذ المؤتمر باقتراح سابق تقدمت به جامعة الخرطوم ينص على قيام مجلس قومي للتعليم العالي وذلك بهدف تنسيق وتخطيط التعليم العالي ووفقا لذلك أوصى المؤتمر بالعمل على انشاء وزارة للتعليم العالي تكون مسئوله عن المؤسسات العالية، ويرى المؤتمر ان قيام هذه الوزارة لا يتعارض مع استقلال الجامعات، كما انه لا يعنى اخضاع جميع المؤسسات العالية لها، ان تقوم لجنة تابعة لمجلس الوزراء بمهمة التخطيط والتنسيق والمتابعة لحين انشاء الوزارة المقترحة، :[2]

الفصل الخامس من التوصيات (الشئون الثقافية) افرد مؤتمر التربية القومي الفصل الخامس من التوصيات للحديث عن الشئون الثقافية ، حيث نجد ان المؤتمر

[1] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص 42

[2] مؤتمر التربية القومى ،التقرير و التوصيات ،المصدر السابق ص 33

ناقش هذا الامر من زاوية ان السنوات التى عقبت الإستقلال إلسياسي كان ينبغى ان يصحبها بعث ثقافى جديد تتجدد به الحياة الوطنية ، حيث ساد المؤتمر اقتناع بضرورة تطوير العلاقات الثقافية ليلعب هذا النشاط دورة كاملاً في العهد الثورى الجديد وذلك بدعم وتوسيع علاقاتنا الثقافية مع الدول العربية والإفريقية، وان تعزز مكتب الملحقين الثقافيين، وان تزداد الفرص للاجانب من الدول الصديقة للدراسة في جامعات السودان ، وناقش المؤتمر مشكلة النشر في السودان ، رأي المؤتمر تطوير مكتب النشر الحالي إلى دار للنشر والثقافة ، كما وقف المؤتمر على ابعاد النقص في الخدمات المكتبية وأوصى بضرورة صدور تشريع يشجع على انشاء الخدمات المكتبية، وتطوير مكتبة امدرمان المركزية واعدادها بحيث تصبح دار الكتب السودانية وذلك لحفظ التراث السوداني وذلك بجانب العديد من التوصيات الأخرى .[1]

اعلان السلم التعليمي الجديد في يوم الثلاثاء/24/ فبراير/1970م :

بعد إنعقاد مؤتمر التربية القومي وانفضاضه بمجموعة من التوصيات التى اشرنا لها ضمن محتويات هذا البحث، قام اللواء جعفر محمد نميرى رئيس مجلسي الثورة والوزراء بأعلان ما اسماه بالثورة التعليمية وذلك باعلان السلم التعليمي الجديد عبر خطاب وجهه للشعب في التاريخ المذكور اعلاه، ضمن خطاب تم وصفه بالخطاب التاريخى وذلك لانه حمل في ثناياه خطط وبرامج حكومة ثورة مايو لاحداث التغير في التعليم، واصبح هذا الخطاب فيما بعد من أهم الوثائق التي تناولت تاريخ التعليم في السودان في حقبة مايو.[2]

[1] المصدر نفسه ص 53

[2] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمى الجديد،24فبراير1970م، جمهورية السودان

=

اما فيما يخص النظام التعليمي الجديد قال رئيس مجلس قيادة الثورة وراعى المؤتمر التربوي القومي انى فخوراً به كثمرة من ثمرات ثورة مايو الظافرة وانجازاً ثورياً تم في وقت قصير، وان السلم التعليمي المنشود يهتم أولاً ببنية التعليم ومضمونه وفلسفته، ولا يعنى تغيراً في عدد السنين وحدها، ومعنى هذا ان هذا النظام التعليمي قد قام على اساس فلسفة ثورة مايو فى تحديد صورة الوطن الإشتراكي، وصورة المواطن الذى نسعى لصياغته، وان المبادي الفكرية التي يرتكز عليها هذا النظام التعليمي هي : [1]

أولاً || ان التعليم في الاساس حق ديموقراطي وسياسي مبذول لكل المواطنين دون أي قيد الا قيد القدرة الإنسانية عليه، وان الفرصة فيه متكافئة بينهم كرامة وشرفا وواجباً، وهذا يعنى توسيع قاعدة التعليم واعطاء أكبر قدر منه للمواطنين في المراحل الأولى .[2]

ثانيا || ان التعليم في الطبيعة إستثمار اقتصادي واجتماعي من حيث هو تنمية للموارد البشرية ذلك بتكوين الفنيين والاداريين والمنظمين الذين تتطلبهم خطط التنمية، كما يقوم باعداد القيادات الفكرية والعلمية في مختلف جوانب المعرفة، وهذ يعنى أن التعليم ينبغى أن يرتبط بخطة التنمية القومية وبحركة المجتمع.

ثالثا || إن التعليم في الوظيفة هو تجديد للعناصر الإيجابية في حركة المجتمع، وهو اداه التصور والحركة والقدرة والتكامل القومي في المضمون الإشتراكي، ومن هنا

الديموقراطية،،خطب وبيانات قائد الثورة،ج1 بتاريخ1970/69م ص246

[1] المصدر نفسه ص 251

[2] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، في اعلان السلم التعليمى ،المصدر السابق ص251

فأن التعليم يضع شعار (التعليم للعمالة) بدل الممارسة التقليدية وهي (التعليم للبطالة).

وتأسيساً على ما تقدم فأن النظام التعليمي الجديد اعاد تقسيم المراحل الدراسية على الاسس الفكرية التى سلفت الإشارة اليها وبنفس المحتوى الذى ورد في التوصيات ، فاصبحت المرحلة الابتدائية ست سنوات والمرحلة الثانوية العامة ثلاث سنوات واخيرا المرحلة الثانوية العليا ثلاثة سنوات يوزع طلابها على ميساقين، هذا بجانب مرحلة تتكون من اربعة وتتفرع إلى ميثاق صناعى أو فنى أو زراعى وغير ذلك .[1]

قال رئيس مجلس قيادة الثورة وراعى المؤتمر التربوى القومي (ومن هنا فأن هذه الثورة التعليمية هي أمانة في يد الشعب السوداني، وانى اهيب بالمواطنين والمواطنات أن يساهموا جميعا في بناء الفصلين الخامس والسادس في المدارس الابتدائية وذلك تمكيناً لابنائهم الطلاب من الحصول على فرص تعليمية جيدة، وان الثورة سوف تنشئ تقليداً سنوياً في اقامة عيد للعلم يكرم فيه العلماء والمفكرين من ابناء الشعب، وفي العيد القادم سوف تعد أوسمة للجماعات والافراد، لكل من اسهم في خدمة المؤنمر تقديراً لاعمالهم الجليلة في هذا المجال الحيوى، وهذا هو (كتاب الثورة) تحمله بيمينها وتقدمة لشعبنا في سبيل البناء والتحرر والإشتراكية) [2].

نقد واراء وافكار حول مخرجات مؤتمر التربية القومي :

[1] المصدر نفسه ص252

[2] خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمى ،المصدر السابق ص 253

تعرضت المنطلقات الفكرية التعليمية لثورة مايو التي افرزها مؤتمر التربية القومي لكثير من النقد والتقويم من قبل العديد من الشخصيات الاكاديمية وبعض الأحزاب السياسية ، وتنوعت تلك الاراء الناقدة وتباينت حسب الخلفيات الاكاديمية والسياسية لاصحابها، وحسب المنطلقات الفكرية لبعض الأحزاب التي هددت الثورة التعليمية في حكومة مايو مصالحها، يعتقد الباحث ان مخرجات مؤتمر التربية القومي قد تأثرت بالحراك السوداني فى مجال العلاقات الخارجية للدولة، بل لم تلبث تصمد تلك المخرجات وعلى رأس ذلك السلم التعليمي المقترح (6+4+2) الذى تحول نتيجة للضغط السياسي إلى(6+3+3) ويتمثل ذلك الضغط في أنه في تاريخ 28/ديسمبر/1969م بعد سقوط النظام الملكى الليبى، تم التوقيع على ميثاق طرابلس بين الدول الثلاث وهي (مصر والسودان وليبيا) والذى حمل في ثناياه التعاون الاقتصادي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والإتفاق على حتمية الوحدة وذلك بالتدرج نحوها ،كذلك التزمت الاقطار الثلاثة بتوحيد بعض مواد المناهج والكتب المدرسية كخطوة لتحقيق الوحدة الثقافية بينهما، حيث التقت وفود تلك الدول فى القاهرة فى 1970م واتفقت فيما بينها على خطة دراسية ومناهج موحدة ، وكذلك تم الإتفاق على السبل التى تتبع في وضع الكتاب المدرسي والامتحانات والتقويم والتوجية الفني واعدادالمعلمين وعلى اسلوب تنفيذ المناهج المتفق عليها في اطار الأهداف المشتركة، وهذا يعتبر حسب رأي الباحث تدخل فى السياسة الوطنية وخرق أول لمخرجات المؤتمر، حيث انتقلت مسؤلية إعداد المناهج من الشعب المتخصصه في معهد بخت الرضا إلى لجان المناهج بالخرطوم في رئاسة الوزارة ، واستبدل إسلوب البحث والتجريب المتأنى بإسلوب النقاش المقتضب والانتاج السريع نظرا لضيق الزمن وسرعة الاحداث التى مرت على المنطقة .

الخاتمة :

الجهود المبذولة لإحداث نهضة تعليمية خلال عهد حكومة مايو، فقد حظى السودان خلال هذا العهد بنظام جديد للحكم يستمد وجوده من الفلسفة الإشتراكية الديموقراطية، وهذا التغير يتبعه بطبيعة الحال تغير في علاقات المواطنين بالدولة والأنظمة والمؤسسات التى تنشأ فى اطارها العام، وكان من جملة المتغيرات التى أحدثتها الثورة كان من بينها التعليم، بل كان من المرافق التى استأثرت باهتمام شمل قطاعات كبيرة من الدولة والرأي العام، لذلك كانت إستجابة الثورة سريعة، حيث بحثت في قضايا التعليم المختلفة مثل هيكله ومحتواه في محاولة لتقييمه على ضؤ المفاهيم الثورية، وقدمت أراء ومقترحات لجعل إتجاهاته متوافقة مع فلسفة الحكم الجديد، وقد توصل الباحث لبعض النتائج والتوصيات وهي كما يلي..,

اولاً . النتائج :

1 . يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التى أولتها حكومة ثورة مايو اهميه كبرى وادرجتها في أجندتها ضمن القطاعات المستهدفة بالتطوير عبر الحوار مع اصحاب المصلحة، فقد قامت بالعديد من المحاولات لتحسين الخدمات التعليمية وذلك عبر طرح العديد من مشاريع التطوير والتحديث بداية من العام الأول للنظام نهاية بسقوطه.

2 . تناولت وزارة التربية والتعليم والحكومة المحلية تركة الاستعمار المزمنة التى عرفت من بمسمى (المدارس الصغرى) حيناً وبمسمى (التعليم المجلسي) حيناً آخراً ، حيث تم اجتثاثها من جذورها وذلك بالقرار الذى أعلنته فى السابع من يناير وهو قرار (انهاء الازدواجية في التعليم) وهو القرار الذى حول التعليم المجلسي كله إلى تعليم عام في نطاق السلم التعليمي

الجديد، وكان هذا وسيظل عملاً ثورياً ضخماً لانه ضمن لاكثر من مائه الف من ابناء السودان دراسه منتظمة وكفل لالاف المعلمين والمعلمات التأهيل المهنى والعمل المستقر.

3 .اعاد النظام التعليمي الجديد تقسيم المراحل الدراسية على الاسس الفكرية التى سلفت الإشارة اليها فاصبحت المرحلة الابتدائية ست سنوات والمرحلة الثانوية العامة ثلاث سنوات واخيرا المرحلة الثانوية العليا ثلاثة سنوات يوزع طلابها على ميساقين، هذا بجانب مرحلة تتكون من اربعة وتتفرع إلى ميثاق صناعى أو فنى أو زراعى وغير ذلك .مما يعني تغيراً جذرياً قي بنية وهوية النظام التعليمي في السودان.

4 إن مخرجات مؤتمر التربية القومي قد تأثرت بالحراك السوداني فى مجال العلاقات الخارجية للدولة، بل لم تلبث تصمد تلك المخرجات وعلى رأس ذلك السلم التعليمي المقترح أولاً (6+4+2) الذى تحول نتيجة للضغط السياسي إلى(6+3+3) ويتمثل ذلك الضغط في أنه في تاريخ 28/ديسمبر/1969م بعد سقوط النظام الملكى الليبى، تم التوقيع على ميثاق طرابلس بين الدول الثلاث وهي (مصر والسودان وليبيا)

ثانيا . التوصيات:

إن الالتفات للتجارب الوطنية امر مهم للاستفادة من التراث العلمي للدولة، لذا يمكن للدولة للاطلاع بعمق على تجارب حكومة مايو في السودان في مجال تطوير التعليم بغرض تحسين الحاضر الذي ترغب في اعاده تنظيمه.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً . الوثائق.

1 . جمهورية السودان الديموقراطية، وزارة التربية والتعليم، مؤتمر التربية القومى، القرارات والتوصيات،11إلى 18/اكتوبر 1969م .

2. خطاب اللواء جعفر محمد نميرى ، فى اعلان السلم التعليمي الجديد،24فبراير1970م،

3. جمهورية السودان الديموقراطية، خطب وبيانات قائد الثورة،ج1 بتاريخ1970/69م

4 . جمهورية السودان الديموقراطية، وزارة التربية والتعليم، مؤتمر التربية القومى، الجلسة الإفتتاحية ، السبت11 اكتوبر1969م

5. جمهوريةالسودان الديموقراطية، نص خطاب الرئيس القائد فى اللقاء الجماهيرى بإستاد الشباب، 12اكتوبر1977م،

6. جمهورية السودان الديموقراطية ، وزارة التربية والتعليم ،مؤتمر التربية القومى،الجلسة الإفتتاحية، خطاب الوزير.

7. جمهورية السودان الديموقراطية ،مؤتمر التربية القومى،التقرير والتوصيات، (أهداف التربية فى الاطار الثورى)11 إلى 18 اكتوبر 1969م

8. مؤتمر التربية القومى، التقرير والتوصيات (الفصل الثانى من التوصيات (بنية التعليم) 11 إلى 18 اكتوبر 1969م.

ثانياً . الكتب

1 فوزية طه مهدى خليل، تقويم مرحلة التعليم الاساسى فى ولاية الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر،2007م